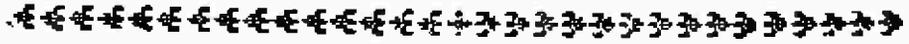


تجار الحرب

تجارة الاسلحة وموقف الحكومات منها

خزنها على السلام العام



من نحو عشرين سنة شرع في حملة عامة غرضها تقييد صناعة الاسلحة واحسانها للسيطرة الاجتماعية . وكان من زعماء تلك الحملة المستر فيليب سنودن (اللورد سنودن الآن وزير مالية انكلترا في وزارتي المال والوزارة القومية ال حين عقد اتفاقات أوتوى الجركية) فوقف في مجلس النواب البريطاني أربعة اشهر قبل نشوب الحرب الكبرى وأبان الصلة الوثيقة بين صناعة الاسلحة في بريطانيا ورجال الحكومة البريطانية أنفسهم . قال : « يتمدر ان أرمي حجراً على المقاعد المقابلة من دون ان اصيب عضواً من اعضاء المجلس لا يملك اسهماً في احد هذه البيوتات » . ثم ذكر اسماء طائفة من اعضاء المجلس قال ان لهم مصلحة مالية في مصانع الاسلحة واذا فلهم مصلحة خاصة في نشوب الحروب . ثم وضع كاتب يدعي المستر برنس (Periss) كتاباً فصل فيه بعض نواح من هذه المسألة وجعل عنوانه « تجار الحرب » . ونشرت « لجنة انحاء السيطرة الديمقراطية » ما وصلت اليه من النتائج في مجلة عنوانه « صناعة الحرب الدولية » ، وفي سنة ١٩١٥ اتخذت « عصبة النساء الدولية للسلام والحرية » القرار الآتي : « ان هذا المؤتمر النسائي الدولي يرى في الارباح التي تجني من مصانع الاسلحة الكبيرة مانعاً كبيراً يحول دون انهاء الحرب »

فلما كانت سنة ١٩١٩ واجتمع عشار العلماء في باريس لوضع معاهدة الصلح ، كانت الحركة لمقاومة تجارة الاسلحة الدولية قد بلغت من القوة مرتبة بعيدة فأرغم اعضاء مؤتمر الصلح ان يدخلوا في دستور جمعية الامم سماً اعربوا فيه عن ترقبهم ليوم انشي تصيح تجارة الاسلحة خاضعة لرقابة دولية . ووفقاً لهذا انبند تشكلت لجنة في جمعية الامم سنة ١٩٢١ للبحث في أعمال العصابة التي تتجر بالاسلحة . وسرورنا ان اللجنة لم تنشر الحقائق التي كشفتها ، وانما يكني الآن انها نشرت النتائج التي وصلت اليها . وهي :

- ١ - ان شركات الاسلحة كانت فعالة في خلق اشاعات الحرب والتهويل بها وفي اقناع البلاد التي انشئت فيها باتخاذ خطط حرية لكي تنضي هذه الخطط الى زيادة التسلح . ٢ - ان اصحاب شركات الاسلحة حاولوا ان يرشوا مرشحي الحكومات في البلدان التي فيها الشركات وفي البلدان الاخرى . ٣ - ان شركات الاسلحة قد وزعت بيانات خاطئة عن حالة التسلح الحربي والبحري في بلدان مختلفة لكي تجعل الحكومات على التنافس فتفرق في الاتفاق على التسلح . ٤ - ان شركات الاسلحة حاولت ان تؤثر في الرأي العام بالسيطرة على الصحف في مختلف البلدان .

٥- ان شركات الاسلحة في البلدان المختلفة قد أحدثت في شبه عصبها استشارة كل امة ضد الاخرى في السابقة الى التسليح ما هي الحالة الآن ؟

لا تزال شركات الاسلحة تهول باشاعات الحروب ، وتحاول الضغط على الحكومات ، والتأثير في الرأي العام بغية أن يزيد المبيع من بضاعتها في السوق الدولية ، ولا يزال لها ممثلون يحاولون بأساليب المداورة والدعوة والاتصال الشخصي منع التقدم في أي سعي لتخفيض التسليح ولا تزال هذه الشركات تبيع بأسلحتها الى البلدان التي تطلبها لا ترهب الحكومات ولا ترجوها. فالذخائر الحربية كانت تتدفق على بوليفيا وارجواي - في اميركا الجنوبية - زمناً قبل نشوب الحرب بينهما. وبلاد الارجننتين ما زالت تشتري الاسلحة من الولايات المتحدة الاميركية بمال قرضين سريين عقدا في الولايات المتحدة الاميركية بين سنتي (١٩٢٣ - ١٩٢٦). وفي سنة ١٩٣٠ كان ٩٩٪ من الاسلحة التي تصدرها شركات الاسلحة اليابانية يصدر الى الصين فاستعملت الجيوش الصينية جانباً من هذه الذخائر في قتال اليابانيين أثناءهم

ولم تكن بيوتات صنع الاسلحة الاوربية أقل نشاطاً من بيرتات أميركا واليابان. فبعض معامل فرنسا كان يصدر أسلحة لاعداء فرنسا وأحلافها على السراء. وليس قمة ما يدل على أن حكومة بعضها تريد أن تحمل هذه العصبة الدولية الشريرة. فقد قرأنا في مجلة « الامة » الاميركية - وهي من أصدق المجلات وأشدّها حرية - ان السرجون سيون والمستر قيل تشمبرلين - وهما وزير خارجية انكلترا ووزير ماليتها - يملكان أسهماً في شركة انكليزية مشهورة تصنع مفرقات في عداد ما تصنعه من المستحضرات الكيميائية وقد حاولت الجمعيات المؤيدة للسلام أن تبحث عن الحقائق المستترة في هذه التجارة.

فلقيت مدافع حجة تعترض سبيلها. حتى جمعية الامم نفسها لم تقف الا بنصيب يسير من النجاح في محاولتها معرفة حالة تجارة الاسلحة على صحتها. ومن اربع سنوات انشئت لجنة في جمعية الامم لوضع اتفاق تفرض بموجبه رقابة دولية على صناعة الاسلحة. فتناقشت اللجنة في اول اجتماعها في موضوع « هل يسمح أن يطلب من كل حكومة أن تدرج منشوراً دورياً عن صناعة الاسلحة في بلادها ». فاعترض على ذلك مندوب بريطانيا. وقال :

« أولاً : إن حكومته لا تملك هذه الاخبار. ثانياً : ان اصحاب المصانع وخدمهم هم الذين يستطيعون أن ينشروا هذه الحقائق وهم لا شك يرفضون. ثالثاً : لا حلطة لنا لارغامهم على ذلك. رابعاً : ثمة حكومات قليلة جداً تجرؤ على وضع تشريع يرغمهم على ذلك »

ومنذ ثلاث سنوات قامت سيئة سويدية عالية الهمة تبغي أن تجمع الجمعيات السلام النسائية ما خفي من أبناء شركات الاسلحة وتجارها الدولية. فراجعت الاحصاءات المطبوعة والمخفية في جمعية الامم والحكومات المختلفة وخطبت موظفي الحكومات ودعاة السلم وكل

من جهة الموضوع. ثم وضعت تقريرها، فاذا هي تقول فيه: إن الحقائق المنطوية على خطر لا تظهر قط في تقرير رسمي، فكأن هذه الشركات، عصابات لا تبيح أمرها لأحد ثم إن ميزانيات بعض البلدان تذكر في باب الاتفاق على التسليح رقماً أقل من الرقم الذي تنفقه حقيقة. وفي بلدان أخرى يجد الباحث في المسألة لثماً ومداورةً في مسألة الصادر والوارد يجعل التحقق من قيمة الاسلحة التي استوردتها البلاد متعذراً

نخذ مثلاً على ذلك بلاد السويد. فوثائقها تشير إلى أنها صدرت إلى بلاد النرويج أسلحة قيمتها ٤٩١٠٠٠ كرون. في حين أن بلاد النرويج لم تستورد في السنة نفسها — بحسب وثائقها الصومية — أسلحة من بلاد السويد بأكثر من ١٣٩٣٠٠ كرون

أو نخذ مثلاً آخر، يؤخذ من احصاءات امريكا سنة ١٩٢٥ أن ٣٢٢٢ في المائة من كل ما صدر من امريكا من البارود أرسل إلى بولونيا، في حين أنك لا تجد في أية وثيقة رسمية من وثائق بولونيا ما يشير إلى أنها ابتاعت باروداً ما من امريكا في تلك السنة. ونعمة ما يحمل هذه السيدة السويدية على الاعتقاد بأن جانباً كبيراً من الاسلحة يدخل البلاد التي تستوردها موسوماً بسمة «العاب نارية وصواريخ» أو «بائونات» أو «قطع آلات» أو ما شاكل ومن أغرب ما اكتشفته هذه السيدة أن معاهدة فرساي في مادتها ١٧٠ تمنع المانيا من تصدير الاسلحة أو التخابر الحربية أو مواد الحرب أيضاً كانت وأن بعض دول الحلفاء الذين فرضوا هذه المادة على المانيا «هم أنفسهم من زياتها» فبريطانيا واطاليا والباچيك وحتى فرنسا نفسها ابتاعت ذخائر من عدوتهم السابقة. والمادة المذكورة في معاهدة فرساي تمنع كذلك المانيا من استيراد الاسلحة من الخارج ولكنها لم تمنع شركة مترو فكرز ارمسترانغ — التي حوكم رجالها حديثاً في روسيا — من الاعلان عن احدث طراز من مدافعها الضخمة في مجلة رسمية بألمانيا واغرب من ذلك ان البلدان التي تحيط بالحيط الهادي وقد زادت ما ابتاعته من الاسلحة

وفي مقدمتها الصين — وهذا مفهوم للحرب الاهلية فيها وحربها الاخيرة مع اليابان — وكندا واستراليا وجزائر الهند الشرقية التابعة لهندا. والولايات المتحدة وحدها لم تستورد اسلحة من الخارج ولكن بحسب ان نذكر ان الولايات المتحدة تكني نفسها بنفسها من هذه الناحية في طليعة البلدان المتجرة بالاسلحة بريطانيا ونصديها من الاسلحة المصدرة في خلال سنة يبلغ نحو ٣٥ في المائة من المجموع وقد اعلن وزير خارجيتها السير جون سيسون انه في اعطاء الرخص لتصدير الاسلحة لا تنظر الحكومة البريطانية الا إلى أن هذا التصدير في علاقتها الودية مع الامم التي تصدر الاسلحة اليها. أي انه مصلح الاسلحة البريطانية تستطيع ان تصدر الاسلحة إلى أي بلاد ما زال هذا التصدير لا يتعارض والسياسة الخارجية البريطانية

ثم ان جانباً كبيراً من الاسلحة المصدرة يصدر من نهر همبرج وهو بالنسبة إلى نيكوسلوفاكيا

مرفأ حرة، وفي تشكوسلوفاكيا معامل «سكردا» المشهورة وهي جزء من اتحاد شنيدر كروزو الفرنسي. وهذه المعامل رفضت منذ بضعة أشهر الموافقة على منح تصدير الاسلحة الي اليابان والصين فكان ذلك باعثاً على الغاء القرار الذي اتخذته بريطانيا. ومعظم الاسلحة التي استعملت في حرب اليابان والعين الاخيرة صدر من هذه المصانع. ولكن الاسلحة التي استعملها اليابان في حربها الاخيرة لم تصدر كلها من معامل «سكرودا» فمعامل بريطانيا نصيب فيها. ومصانع المانيا الكيماية صدرت اليها مقادير كبيرة من الحوامض لصنع المفرقعات. وثمة مصنع للسيارات في ديمجرن بنرنا كان منهمكاً في صنع قنابل طيارات يبعث لليابانيين. ومصانع شنيدر وكروزو كانت متمكبة على صنع الذبذبات. وكذلك معامل اميركا لها نصيب لا تعلم حقيقته

ومن اغرب ما حدث في الولايات المتحدة الاميركية ان لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية قبلت ان تعقد جلسة لسماع بيانات عن تجارة الاسلحة ووجوب السيطرة عليها. فلما اذف الميماد المضروب وحضر الشهود ورجال الصحف الغي الاجتماع بحجة رسمية لاتعوز من يريدون عرقلة هذه المساعي. ولكن الواقع ان عقد هذا الاجتماع بحضور رجال الصحف يجعل الاذاعة عنه امراً يخشاه الرجال الذين لهم مصلحة في هذا الضرب من التجارة. وقد قيل في الملحة الرسمية ان «الذخائر الحربية لا تسحن الآن الى الشرق الاقصى» وهذا في الواقع غير صحيح. والادلة على تصدير الاسلحة الى اليابان ليست نادرة ولا قليلة. ففي ١١ فبراير سنة ١٩٣٢ نشرت جريدة «النيوز» نأ ملخصه: ان اربع سفن خرجت من مدينة رتسند من رصيف احدي شركات الذخائر ووجهتها اليابان. ثم نشر احد اعضاء مجلس النواب في جريدة «السن» ما مؤداه ان ١٥ سفينة يابانية خرجت من الرصيف تسنه حاملة المواد الاساسية لصنع المفرقعات. وكانت كلها الا سفينتين متجهة الى مراكيه يابانية ثم ان شركات الاسلحة زادت عمالها في الزمن الاخير. وهو دليل على زيادة ما تنتجه من الاسلحة. وبعد اجتماع عقد في مارس سنة ١٩٣٢ بين اصحاب شركة دي يون وهي من شركات الذخائر الحربية الكبيرة في اميركا ومساعد وزير الخارجية ورئيس قسم الشرق الاقصى في وزارة الخارجية الاميركية، اعلن ان سياسة الحكومة الاميركية في تصدير الاسلحة لن تتغير. ولا يعلم على ما دار البحث حينئذ ولكن سيل الاسلحة الاميركية الى اليابان لم ينقطع بعدها حتى عهد روزفلت ويجدر بنا ان نذكر هنا ان الدكتور صروف رحمه الله، كان شديد الترجس من هذه الناحية، قبل ان تظهر الحقائق التي ذكرناها، وقد بسط ذلك في روايته «فتاة مصر» التي انصها سنة ١٩٠٥ وبتظاها فتاة مصرية وشاب انكليزي كان مكاتباً للصحف في الحرب الروسية اليابانية التي كانت دائرة حينئذ، والفصل الذي عقده لرواية ما دار بين رجال المال واصحاب معامل الاسلحة على الحرب الروسية اليابانية أحاط فيه بأهم المبادئ للتقدمة في قالب روائي جذاب